

Distr.: General
4 August 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تنتهي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

ومنذ اتخاذ القرار ١٥٥٧ (٢٠٠٤)، بذلت البعثة، تحت قيادة ممثلي الخاص، السيد أشرف جيهانجير قاضي، جهودا جبارة، بقدر ما سمحت به الظروف، لتقديم المساعدة إلى شعب العراق وحكومته عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ووفقا للفقرة ٧ (أ) من هذا القرار، سعت البعثة جاهدة للاضطلاع بدور ريادي لمساعدة العراق على أن يفي بكل معيار من معايير عملياته السياسية الانتقالية، بما في ذلك: '١' المساعدة خلال صيف عام ٢٠٠٤ في عقد مؤتمر وطني لانتخاب مجلس استشاري؛ '٢' تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وكذلك إلى الحكومة الانتقالية للعراق والجمعية الوطنية الانتقالية، بشأن عملية تنظيم الانتخابات؛ '٣' تشجيع الحوار الوطني وبناء توافق الآراء بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني.

وسعت البعثة جاهدة أيضا، وفقا للفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، سواء من داخل العراق وخارجه، إلى '١' إسداء المشورة إلى حكومة العراق في مجال إنشاء خدمات مدنية واجتماعية فعالة؛ '٢' المساهمة في تنسيق وإنجاز التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية؛ '٣' المساعدة على تعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني بغية تعزيز سيادة القانون؛ '٤' إسداء المشورة إلى حكومة العراق بشأن التخطيط الأولي لاحتمال إجراء إحصاء شامل.

ورغم القيود التشغيلية والأمنية الشديدة، ما برحت البعثة تنمو من حيث الحجم وتوسع أنشطتها إلى ما وراء بغداد منذ أن استأنفت عملياتها في العراق في آب/أغسطس

٢٠٠٤. وفي الوقت الحاضر، هناك ٢٦٠ فردا مدنيا وعسكريا من أفراد البعثة كاثنيين في العراق. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد عام ٢٠٠٥ بقدر أكبر مع بدء تشغيل واستخدام المرافق الجديدة في أربيل والبصرة، وزيادة التعمير والتنمية والأنشطة الإنسانية في هاتين المنطقتين.

والأمم المتحدة على استعداد، من خلال البعثة، لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة العراق وشعبه. وسيبقى الدعم الانتخابي والدستوري الذي تقدمه البعثة متاحا إلى ما بعد الانتهاء من الجدول الزمني المقترح للمرحلة الانتقالية والمنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، إن طلبت الحكومة العراقية ذلك. وبالمثل، فإن البعثة على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة في مجالات التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية ما دامت الحكومة العراقية ترى ضرورة لذلك.

ومن نافلة القول إن البعثة ستكون بحاجة إلى دعم وموارد وخبرات ملائمة كي تستمر في تنفيذ المهام التي تدخل ضمن ولايتها. وفي هذا الصدد، أرحب بروح التعاون الدولي، التي ظهرت دلائلها في مؤتمر بروكسل بشأن العراق، الذي عقد في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وآمل أن يسفر ذلك عن دعم متزايد للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة داخل العراق. وفي نهاية المطاف، لن يمكن تنفيذ ولاية البعثة كاملة إلا بتعاون وثيق مع العراقيين وبدعم نشيط متواصل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وفي ضوء ما سبق، أود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمدة ١٢ شهرا إضافية، مع اعتزام استعراض الولاية عند نهاية هذه المدة، أو قبل ذلك، إذا طلبت حكومة العراق ذلك.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان